الثورة
www.althawranews.net
الثلاثاء : 27 ربيع أول 1435هـ - 28 يناير 2014م -العدد 17967
Tuesday : 27 Rabea Awal 1435 - 28 January 2014 - Issue No. 17967

بسبب الخلاف على نقل السلطة

تعثر المفاوضات بين الحكومة والمعارضة السورية

جنيف/ وكالات

تعثرت مفاوضات جنيف 2 بين الحكومة والمعارضة السورية بسبب الانقسام بشأن "نقل السلطة" إلى حكومة انتقالية في سوريا.

وأفادت الأنباء بأن وفد الحكومة السورية قدم ورقة مبادئ اساسية لتسوية الأزمة لا تتطرق إلى نقل السلطة إلى هيئة حكم انتقالية. ورفض وفد المعارضة ورقة الحكومة.

لكن الطرفين أكدا أنهما لن ينسحبا من محادثات السلام رغم الخلاف بينهما.

وتشمل الورقة مطالبة بعض الدول بوقف تسليح الجماعات المسلحة في سوريا ووقف التحريض على العنف، بحسب النص الذي نشر على موقع وكالة الأنباء السورية (سانا).

ويختلف الوفدان بوضوح حول دور الرئيس السوري بشار الأسد في المرحلة المقبلة فيما لم تحقق المفاوضات تقدما يذكر بشأن تسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة في حمص.

وقالت بثينة شعبان مستشارة الرئيس السوري للشؤون الإعلامية في جنيف إن الحكومة تقدمت باقتراح يشمل ما وصفته بالمبادئ الأساسية التي تضمن سلامة الأراضي السورية وحق المواطنين بحماية بلدهم، مشيرة إلى ان المعارضة رفضت الاقتراح.

كان الوسيط الأممي في الأزمة السورية الأخضر الإبراهيمي قد قال إنه تم الاتفاق في اليوم الثاني من محادثات جنيف 2 على السماح لقوافل الإغاثة والمساعدات الإنسانية بالدخول إلى حمص وخروج المدنيين من النساء والأطفال منها.

وقال وفد الحكومة السورية إن الحكومة مستعدة أيضا للسماح للرجال الراغبين في المغادرة شريطة حصولها على قائمة بأسمائهم.. غير أن المعارضة تحفظت على هذا الشرط.

وقال نائب وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إن الحكومة السورية ستسمح للنساء والأطفال بمغادرة مدينة حمص على الفور، اذا سمح لهم المسلحون بالمرور مضيفا أن الحكومة ستوفر لهم المأوى والغذاء والدواء.

قال مقداد "أؤكد لكم انه إذا سمح الإرهابيون المسلحون في حمص للنساء والأطفال بمغادرة المدينة القديمة فسنسمح لهم بكل منفذ. ليس ذلك فقط وإنما سنمدهم بالمأوى والأدوية وكل ما يلزم."

وأضاف "نحن مستعدون للسماح بأي مساعدة انسانية للدخول إلى المدينة من خلال الاتفاقات والترتيبات مع الأمم المتحدة."

وأوضح الإبراهيمي في مؤتمر صحفي في جنيف أنه تمت مناقشة موضوع المعتقلين والمختطفين، حيث طالبت المعارضة الحكومة السورية بالإفراج عن المعتقلين في سجونها وخاصة النساء والأطفال.

وأضاف أن الحكومة طالبت المعارضة بالمقابل تسليمها قائمة باسماء المحتجزين والمختطفين لدى الجماعات المسلحة، مضيفا أن المعارضة وافقت على ذلك.

وخلص الإبراهيمي إلى أنه سيجتمع مع كل طرف على حدة على أن تتم المباحثات بين الطرفين عبره.

وكانت مصادر المعارضة السورية قالت أنها طالبت في اليوم الثاني من المفاوضات المباشرة في جنيف بإطلاق سراح نحو 2500 من النساء والأطفال تقول إنهم محتجزون في سجون الحكومة.

استمرار المعركة السياسية بين «العدالة» والمعارضة في تركيا

اسطنبول/وكالات

أشهر رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان ما وصفه بملف اتهامات بالفساد ضد شخصية معارضة كبيرة يوم الأحد مما يزيد من وتيرة المواجهة في معركة سياسية بعد أن وجه تحقيق في الفساد الاتهام لحكومته.

ورفض مصطفى ساريغول مرشح المعارضة الرئيسي لمنصب رئيس بلدية اسطنبول على تويتر هذه الادعاءات بوصفها "دعاية شائنة" . وكان ساريغول قد ذكر في وقت سابق انه تم التحقيق في كل الاتهامات الموجهة ضده ورفضت.

وظهر اردوغان في بث مباشر على التلفزيون وهو ممسك بنسخ كبيرة مما وصفه بتقرير أعده حزب ساريغول نفسه وقال انه تضمن "مخالفات" خلال تولي ساريغول رئاسة بلدية شيشله .

وحسب اردوغان" وقع فساد له علاقة بتراخيص بناء.وحدثت مخالفات بمئات الملايين من الليرات." مشيرا إلى ما وصفه باتهامات وردت في التقرير.

ويرشح ساريغول نفسه في انتخابات بلدية من المقرر ان تجرى في 30 مارس القادم وينظر إليها على إنها اختبار لشعبية حزب العدالة والتنمية بزعامة اردوغان في أعقاب التحقيقات الأوسع في الفساد والاحتجاجات الضخمة ضد الحكومة في يونيو.

وذكر ساريغول على حسابه على تويتر أن "الدعاية الشائنة هي لعبة الخاسرين.لا يمكنكم وقف مسيرة ضخمة بالتشهير والتشويه.

"افهم انفعال رئيس الوزراء. انه ذعر الخاسر. انه يعطل المنطق."

واتهم حزب الشعب الجمهوري الذي ينتمي إليه ساريغول اردوغان بالبلطجة وتحداه بان يعلن أي اتهامات كان قد حذر من إعلانها عندما هدد في البداية بالكشف عن هذا الملف يوم الجمعة.

ورفض اردوغان اتهامات بالفساد ضد مقربين منه بعد كشف النقاب عن تحقيق للشرطة الشهر الماضي .

ووصف اردوغان هذه العملية التي تضمنت اعتقال ثلاثة من أبناء وزراء ورجال أعمال قريبين من الحكومة بانها "مؤامرة انقلاب" ضد حزبه العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا منذ 2002.

ورد بإعفاء آلاف الضباط ونحو 120 مدعيا من مناصبهم ونقلهم لمناصب أخرى وبإجازة تغييرات قانونية تشدد سيطرته على السلطة القضائية.